المواطنة

في المنطقة العربية

اصطدام النقل بالواقع

مقدمة

تعد المواطنة أحد المصطلحات الحديثة نسبيا في عالم السياسة، بالرغم من وجود إرهاصات لها منذ أيام الفلاسفة اليونانيين مثل أفلاطون وأرسطو عندما تحدثا عن المواطن في أثينا، وقد بدأ التنظير لها منذ منتصف القرن الماضي تقريبا، كما أنها أصبحت أحد الكلمات المفتاحية للعلوم السياسية والتاريخ في العقد الأخير من القرن ذاته.

وتتميز المفاهيم السياسية بتعدد التعريفات والتوصيفات، لذا يمكننا أن نُعرف المواطنة على أنها "حركة مجتمعية في إطار قانوني يضمن المساواة في الحقوق والواجبات بين سكان الإقليم الواحد، وإطار اجتماعي يضمن عدم التمييز من فئة تجاه فئة أخرى من السكان، في إطار سياسي يضمن كفالة الإطارين القانوني والاجتماعي".

تطور مفهوم المواطنة:

يقول المهتمون بتطور الفلسفة السياسية الليبرالية، ومركزية مفهوم المواطنة داخل هذه الفلسفة، أن المفهوم تطور في سياق التحولات التي ارتبطت بالخطاب السياسي الليبرالي، وتم ذلك انطلاقا من الانتقادات العديدة التي وجهت إلى بعض مضامينه بغية تطويرها، في ضوء المتغيرات والمكاسب التي حدثت في التاريخ السياسي والثقافي والاجتماعي، خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، مع تطور الديمقراطية في سياق علماني، فالديمقراطية والمواطنة مفهومين لا يمكن الفصل بينهما.

COMMON INTEREST Solutions

وفي هذا السياق قدم توماس مارشال نموذجا نظريا من خلال تحليل التجربة البريطانية، وذلك في إطار سعيه لتطوير مفهوم المواطنة وفق معطيات النصف الأول من القرن العشرين، حيث قدم مارشال نموذجا للمواطنة يتكون من ثلاثة عناصر، وهي المدنية، السياسية، والاجتماعية. وقصد مارشال بالمواطنة المدنية، الحقوق اللازمة للحرية الفردية، مثل حرية التعبير، حرية الفكر والإيمان، الحق في التملك، وإبرام العقود السارية، والحق في العدالة، والحق في الدفاع، والحق في المساواة مع الآخرين من خلال القانون. أما العنصر الثاني وهو المواطنة السياسية، فيقصد به حق المشاركة في السلطة، وحق الترشح والانتخاب. أما العنصر الأخير فهو المواطنة الاجتماعية، ويقصد بها الحق في الحصول على قدر من الرفاه الاقتصادي، الأمن، الرعاية الطبية، والمشاركة الثقافية، والتمتع بنظام تعليمي واجتماعي حضاري[١].

وقد أنتج مارشال نموذجه متأثرا بسياق تاريخي حدد معالم النظم السياسية الأوروبية وفي القلب منها حقوق الإنسان، فبعد انهيار الإمبراطورية الرومانية ظهر عدد من الممالك الأوروبية المستقلة، والتي كان الإقطاع هو نظام الحكم لها، من خلال تنظيم هرمي على رأسه الملك نزولا حتى الوصول إلى العامة، مع مرجعية دينية صلبة، ويصف مارشال هذا العصر بالعصر الأول، حيث لم يكن هناك مساواة بين النبلاء والعامة في الحقوق والواجبات[٢].

وقد وضعت معاهدة "وستفاليا" عام ١٦٤٨، حدا لتلك الحقبة، حيث نتج عن الصلح بين الدول الأوروبية المتحاربة تأسيس للدولة القومية ذات الطابع المدني الذي نشأ مع انحسار كبير لنفوذ مؤسسة الدين على الحكم.

وفي بريطانيا، وعلى الرغم من وجود الوثيقة العظمى "الماجنا كارتا" منذ عام ١٢١٥، والتي تنص على أنه لا يجوز معاقبة فرد من دون محاكمة عادلة، مما يُعد مكسبا للحقوق الفردية في بريطانيا، إلا أن واقع الأمر أكد أن المستفيدين من تلك الوثيقة هم فئة محدودة من البريطانيين، مما أدى إلى "الثورة المجيدة" عام ١٦٨٩، والتي دعا لها أعضاء البرلمان وأيدها الشعب، ونتج عنها القضاء على فكرة الحق الإلهي للملك، وزيادة سلطة البرلمان، وكذلك قانون الحقوق الإنجليزي الذي يمنح امتيازات أكبر للحقوق الفردية للمواطن.

---

(١) T.H Marshall, citizenship and social class and other essays, the syndics of the Cambridge university press, 1959. P10

(٢) توماس مارشال، المرجع السابق

COMMON INTEREST Solutions

وفي فرنسا في ١٤ يوليو ١٧٨٩، اندلعت الثورة الفرنسية، نتيجة للاستبداد السياسي، التفاوت الطبقي، والفساد الإداري والقضائي، واتخذت الثورة شعارا لها "الحرية، الإخاء، والمساواة"، ونتج عنها إلغاء الملكية المطلقة وإقامة النظام الجمهوري، وفصل السلطات، وفصل الدين عن الدولة، وفي ٢٦ أغسطس ١٧٨٩ أصدرت الجمعية التأسيسية وثيقة حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي، والتي تضم الحقوق الفردية للمواطن والجماعية للأمة الفرنسية.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية في ١٨٦٥، وبدعم من الرئيس إبراهام لينكولن بغرض إنهاء الحرب الأهلية الأمريكية، صوت الكونجرس على التعديل الثالث عشر والذي يقضي على العبودية في الولايات المتحدة، ويساوي بين الأمريكيين البيض والسود أمام القانون، أي المساواة القانونية.

شكل ذلك التطور في حقوق الإنسان ضميرا إنسانيا ضد الجرائم والانتهاكات الإنسانية التي نتجت عن الحربين العالميتين، وظهرت الحاجة إلى إيجاد مرجعية عالمية لحقوق الإنسان، فكانت النتيجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة ١٩٤٨، الذي نص في مادته الثانية "لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان، دون أي تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد أو أي وضع آخر، دون أية تفرقة بين الرجال والنساء" [٣]. ومع ما أنتجته تلك المحطات التاريخية من أدبيات و تنظيرات للحقوق الإنسانية، جاء "مارشال" بنظريته عن المواطنة، والتي تعتبر النظرية الليبرالية الكلاسيكية التي ترى أن المواطنة هي الوضع القانوني الذي يوفر الحقوق والواجبات إلى الأعضاء ضمن الدولة القومية. ويستند نظرية مارشال في كتابه "المواطنة والطبقة الاجتماعية"، الذي حلل فيه تنمية المواطنة باعتبارها تطورا من الحقوق المدنية والسياسية، ثم الاجتماعية، منذ القرن الثامن عشر وحتى القرن العشرين. وقد خلق مفهوم المواطنة لمارشال الكثير من الجدل، لا سيما أن نموذجه لا يأخذ في الاعتبار الفوارق الاجتماعية[٤].

وترجع أهمية نظرية مارشال إلى أنه لم يقدم تعريفا للمواطنة، بل كيف تعمل المواطنة، كما أنه افترض أن المواطنة تتطلب حقوقا اجتماعية، للوصول إلى الحقوق المدنية والسياسية، وذلك بسبب عدم المساواة الناتج عن الرأسمالية[٥] .

---

(٣) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

(٤) Surt foundation, Key term definition: theory of citizenship (T.H. Marshall), 11 November 2010

(٥) AntonisLiakos, Multiple Paths to CitizenshipT.H.Marshall's Theory and the Greek Case, university of Athens

COMMON INTEREST Solutions

لكن ثمة نقاط ضعف في تصور مارشال، منها وجود عناصر أخرى للمواطنة غفلت عنها نظريته، حيث لم تلتفت إلى العمليات الاجتماعية التي لها تأثير سلبي على المواطنة، كما غاب عنها التحليل المقارن، إذ لم تخرج عن حدود تحليل المواطنة في التجربة الإنجليزية. وافترض مارشال أن المواطنة تصل إلى درجة العضوية الكاملة في دولة ما، لأنها تأتي كعقد وتضامن بين أناس أحرار على الدرجة نفسها من الحقوق والواجبات. وهي أساس التضامن القومي، فالولاء إلى القومية هو أساس المواطنة، وليست المواطنة هي أساس الولاء، كما أنه افترض أن المواطنة تحدث نتيجة تغيير من أعلى في المقام الأول، وليس نتيجة تفاعلات بين الفاعلين المجتمعيين، أي ليست نتيجة تغيير من أسفل[٦].

إسهامات جون رولز:

في عام ١٩٧١، ظهر كتاب "نظرية العدالة" للفيلسوف الأمريكي "جون رولز"، بعد عقدين من الصراع المحتدم في الخمسينيات والستينيات على حقوق السود أو على التمييز، و نضالات المجتمع المدني من ضمن النظام السياسي لإقرار قوانين المساواة والعدالة ومنع التمييز، وعلى الصعيد الخارجي الحرب الباردة، وهو الصراع الذي أَدخل الولايات المتحدة بعد الحرب الكورية (١٩٥٠-١٩٥٣) في حرب أُخرى أكثر احتداما هي حرب فيتنام (١٩٦٥-١٩٧٥)، وظهور شكوك عميقة لدى الشباب الأميركي في الجامعات بشأن عدالة تلك الحرب، وما ترتب على ذلك من اعتصامات وتظاهرات وإضرابات ومظاهر شَغب وعدم تعاون في نواح شتى من الحياة الأكاديمية، والخدمة العسكرية، ووجوه القلق السياسية والاجتماعية المدنية. والأمر أو السبب الثاني التحدي الذي كانت تطرحه الأدبيات الشيوعية لمفاهيم المساواة والحرية وإنسانية الإنسان. وقد بلغت الشيوعية ذروة نجاحها في الستينيات والسبعينيات لتبني الاتحاد السوفياتي والصين حركات التحرر على مستوى العالم بما في ذلك داخل الغرب الأمريكي والأوروبي، وانتشار مفاهيم مكافحة الاستعمار الخارجي، والاغتراب الداخلي، بحيث شكل ذلك تحديا كبيرا للمفاهيم والسياسات القائمة على الليبرالية الديمقراطية المحافظة في الولايات المتحدة على الخصوص. والأمر أو السبب الثالث، فهو تطور المشكلات النظرية والدستورية في العقل الأمريكي تحت وطأة السياقات والتحديات، بحيث صارت الثُنائية القديمة "فردية – جماعاتية" أكثر حدة وطرحا، وبما يتجاوز قدرة العقل النفعي الأميركي على الاستيعاب والتوسط والاستثمار.

---

(٦) Bryan S. Turner, Outline of a Theory of Citizenship

COMMON INTEREST Solutions

وقدمت مجهودات ”رولز“ الذي يعد من مؤسسي ”الليبرالية الاجتماعية“ ذات الميول الاشتراكية حيث اهتم بالعدالة الاجتماعية، حلولا لذلك التوتر القائم بين عناصر المواطنة وآليات عمل السوق الرأسمالي في نظرية مارشال فيما يتعلق بالتمايز الرأسمالي من جهة والمساواة التي تفرضها المواطنة من جهة أخرى.

ويقول رولز في كتابه ”نظرية العدالة كإنصاف“ ”لا يمكن القول عن التوزيع الطبيعي للقدرات والمواهب بأنه عادل أو غير عادل، كما أنه لا يمكن القول إنه ليس من العدالة في شيء أن يولد الناس داخل المجتمع في موقع متميز. هذه وقائع طبيعية فحسب[٧]. وأما ما يعتبر عادلا أو غير عادل، فهو طريقة تعامل المؤسسات مع هذه الوقائع، ليس هناك ضرورة تدعو الناس للاستسلام لهذه الوقائع العارضة. إن النظام الاجتماعي ليس خارجا عن سيطرة الإنسان أو أنه غير قابل للتغيير أو التعديل، ولكنه نظام ناشئ عن النشاط الإنساني“.

وذكر رولز أن عدم التساوي الاقتصادي يجب أن يخضع لشرطين، الأول أن يكون هناك مواقع ووظائف مفتوحة للجميع وبشروط تضمن المساواة في الفرص، أما الثاني أن يعود هذا الفرق الاقتصادي بالنفع على أقل أفراد المجتمع استفادة[٨].

يهتم رولز في هذا الكتاب بالعدالة باعتبارها إنصافا، موضحا مفهوم العدالة ودورها والمبدأ الرئيسي لنظريتها وكذلك وجهة نظره بصدد فرضية الوضع الأصلي الذي يقوم على حجاب الجهل، وهي وسيلة لتحديد أخلاقية قضية ما (الرق على سبيل المثال) بناء على التجربة الفكرية التالية: الأطراف فيما يُسمى بـ”الموضع الأصلي“ لا يعلمون شيئا عن قدراتهم، أذواقهم، وطبقاتهم داخل المجتمع. فحجاب الجهل يحجب هذه المعرفة، بحيث أن المرء لا يعرف ما هو العبء أو الامتيازات الاجتماعية التي سترسو عليه بعد أن يُكشف هذا الحجاب. مع حجب هذه المعرفة، يجب على هذه الأطراف في ”الموضع الأصلي“ أن تقرر تلك المبادئ التي يقوم عليها توزيع الحقوق، المناصب، والموارد في المجتمع. كما قال رولز ”لا يوجد أحد يعرف موقعه في المجتمع، ولا طبقته الاجتماعية أو حالته، ولا يعرف حتى نصيبه من التوزيع للموارد الطبيعية ولا القدرات، لا ذكائه ولا قوته ولا هيئته“[٩] ، الفكرة إذن تكمن في نزع القيمة من هذه الاعتبارات الشخصية، والتي أخلاقيا، لا علاقة لها بعدالة أو لا عدالة المبادئ التي يقوم عليها توزيع ميزات أو عوائد التعاون الاجتماعي.

---

(٧) نوفل الحاج لطيف. ٢٠١٣. النظرية الليبرالية و مسألة المساواة: جون رولز و رويارت نوتزك ضد المنفعية، ص: ٣٩-٧٧

(٨) عبد الرحمن بوشمة، نظرية العدالة عند جون رولز، موقع انفاس، يونيو ٢٠٠٩

(٩) Rawls, John (1999). A Theory of Justice.Harvard University Press.p. 118

COMMON INTEREST Solutions

مبادئ العدالة عند جون رولز:

حدد رولز مبدأين للعدالة، الأول هو أن جميع الأشخاص متساوون في الحقوق والحريات الأساسية مثل الحقوق السياسية التي تشمل الحق في التصويت والترشح للمناصب، وحرية التعبير والتجمع، حرية الضمير، وحرية الملكية الشخصية وعدم التعرض للاعتقال التعسفي، إلا أنه استثنى بعض الحقوق الأخرى، والتي أطلق عليها "حقوق ليست على القائمة" مثل حرية التعاقد، وحرية امتلاك عناصر الإنتاج.

أما المبدأ الثاني، أنه يجب ترتيب اللامساواة في الحقوق المدنية والاقتصادية، بحيث يكون لها أعظم فائدة للأشخاص الأقل حظا في المجتمع، بالإضافة إلى المساواة العادلة في الفرص[١٠].

فخلافا للتصور الليبرالي المفرط لمسألة العدالة يقر رولز بإمكانية تحقق العدالة كإنصاف، شرط الإيمان بمبدأ "التعاون" كعنصر استراتيجي لتوفير الرفاهية للجميع، أي أن رولز يحث على تحقيق البعد الاجتماعي في عملية الإنتاج، طالما سيتوزع بالتساوي على أفراد المجتمع (العدالة التوزيعية)، ويبدو من خلال ما سبق أن رولز يضع "مبدأ التعاون" في مقابل "الروح الفردية"، فإذا كان من نتائج التعاون توحيد الصفوف وتكامل الأدوار وإنصاف جميع الأطراف، فإن من نتائج الفردانية، التشرذم وطغيان الذاتية والأنانية على مبدأ المصلحة العليا، وعندما نتحدث عن تضارب المصالح فإننا نعني بذلك أن الأشخاص غير مهتمين أو مبالين بالقواعد التي يتم بها توزيع محصول تعاونهم من جراء تلهفهم لتحقيق أهدافهم، فكل فرد يفضل الحصول على الجزء الأكبر من هذه المزايا بدل الجزء الأقل، أي أن كل واحد يسعى إلى تحقيق مصلحته معتقدا أن مجهوده الخاص كفيل لبلوغ أهدافه وطموحاته وغاياته. ولهذه الأسباب وغيرها يتوصل "رولز" إلى ضرورة وضع مقاربة جديدة لمفهوم العدالة يتسنى من خلالها تحديد مبادئ أخلاقية وسياسية تشمل مختلف التصورات الممكنة لمسألة العدالة الاجتماعية وتكملها، بل إن العدالة كإنصاف، كما يرى رولز هي القاعدة التي ستضمن التوزيع العادل للخيرات وفق تصور أخلاقي يرضي الجميع، وذلك من خلال مبادئ العدالة الاجتماعية كما بلورها "جون رولز" والتي ستكون وسيلة فعالة لتوحيد الحقوق والواجبات داخل المؤسسات الأساسية للمجتمع، كما أنها ستساعد على التوزيع السليم والمتكافئ للأرباح.

---

(١٠) John Rawls, a theory of justice, revised edition, Harvard College, 1999, p53

COMMON INTEREST Solutions

غير أنه على الرغم من الاختلاف الملاحظ عند الأشخاص حول المبادئ التي يجب أن تكون بمثابة الأسس القاعدية لمجتمعهم، ومع ذلك فوجود الاختلافات لا يمنع من وجود نظرة خاصة لكل واحد منهم للعدالة، بمعنى أنهم يدركون الحاجة إلى هذه المبادئ وأنهم مستعدون للدفاع عنها.

هذه المبادئ تسمح بوضع الحقوق والواجبات الأساسية وتحقيق ما يعتقدون انه توزيع عادل للمزايا والأعباء الناتجة عن التعاون الاجتماعي، ولهذا يمكن القول إن مبادئ العدالة كإنصاف من شأنها أن تقدم تصورا شاملا لكل التصورات المختلفة للعدالة وتحتويها في نفس الآن، بشكل يجعلها تتخذ أبعادا قابلة للتطبيق عمليا داخل البنيات المؤسساتية متى توفرت الظروف المناسبة لذلك[١١].

واقع المواطنة في المنطقة العربية:

إذا ما أردنا الحديث عن المواطنة في المنطقة العربية، فلا يمكننا الانسلاخ عن قراءة تاريخ المنطقة وطبيعة الحكم بها وعلاقته بالسكان، فالمنطقة التي كانت حتى ما يقرب من قرن من الزمان كتلة سياسية واحدة تنتمي إلى كيان سياسي أكبر منها وهو الإمبراطورية العثمانية، وهو ما نتج عنه غياب تمتعها بالاستقلالية من جهة، ومن جهة أخرى عدم إدراك سكانها لهوياتهم الوطنية وتفردها في معزل عن الانتماء السياسي الأكبر، ولم تبدأ بشكل فعلي التفاعلات اللازمة لإدراك الشخصية الوطنية قبل بدايات القرن التاسع عشر. فعلى سبيل المثال، بدأت الشخصية الوطنية المصرية الحديثة تتكون ببداية سعى محمد علي للاستقلال عن الدولة العثمانية، وهو ما حدث في المملكة العربية السعودية في نفس الحقبة الزمنية.

وما لبثت شعوب المنطقة في إدراك ذواتها حتى بدأت شمس الدولة العثمانية في الأفول، وتم احتلال العديد من دول المنطقة من قبل القوى الاستعمارية الأوروبية، وهو ما جعل الهوية الوطنية تتكون في ظل حركات نضال تهدف إلى الاستقلال، وليست نتيجة لتفاعلات اجتماعية وسياسية واقتصادية داخلية سواء بين المكونات المجتمعية المختلفة من جهة، أو بين الشعب ككتلة واحدة والنظام السياسي الحاكم. فكان السكان يقاومون فرض الضرائب الباهظة عليهم بدافع الإنهاك الاقتصادي، وليس ما سوف يجنوه من مكتسبات في مقابل دفع تلك الضرائب أو مساحة تلك المكتسبات.

---

(١١) عبد الرحمن بوشمة، مرجع سابق

COMMON INTEREST Solutions

بداية من نهاية الحرب العالمية الثانية، بدأت دول المنطقة في الحصول على استقلالها من المستعمر الأوروبي، وانتهت مرحلة النضال من أجل الاستقلال التي التف سكان دول المنطقة حولها، فقط حولها دون سواها دون وضع الكثير من الاعتبار حول قضايا تعد جوهرية عند الحديث عن المواطنة، فما هي مكونات المجتمع، ما هي هوية السكان، من نحن، كل تلك أسئلة من ضمن عشرات الأسئلة الأخرى التي تفاجأ السكان بوجودها بمجرد الحصول على الاستقلال، فللمرة الأولى منذ عشرات القرون يحكم الإقليم ويسكنه مجموعات بشرية لها صفة أو جنسية محددة، بمكونات حكم محلية تماما.

واقع الأمر يقول إن تلك الدول المستقلة الحديثة فشلت في إيجاد صيغ حكم وتفاعل بيني محلية الصنع، أو ناتجة عن خبرة شخصية يمكن تطبيقها، مما جعلها تقوم بالنقل عن النظم المستقرة بالرغم من اختلاف تجربتها وتفاعلاتها عبر مئات السنين، مما أوقعهم في فخ البراديجما [١٢].

إن ذلك لا يعني بأي شكل من الأشكال أن شعوب المنطقة لا يمكنهم تطبيق نظم حكم مثل الديمقراطية أو معايير مثل المواطنة، فالتاريخ مليء بنماذج لحركات لم يكتب لها النجاح شملت في مضمونها ما يمكن وصفه بالديمقراطية والمواطنة وتطبيق معايير حقوق الإنسان الحديثة، بل ما يعنيه أن شعوب المنطقة يمكنها إيجاد صيغة أكثر ملائمة لواقعها وخصوصيتها لتطبيق تلك النظم والمعايير والأفكار دون الشعور بالاغتراب تجاهها.

الخاتمة

تخبرنا التجارب الغربية أن المواطنة قد تم تفعيلها وفق ثلاثة أطر، وهي بالترتيب القانونية، السياسية، والاجتماعية، ويمكن استيضاح ذلك الترتيب عن طريق مطابقته مع تجربة السود في أمريكا، حيث إنهم حصلوا أولا على المساواة أمام القانون بعد التعديل الثالث عشر للدستور، ثم بعد ذلك أصبح لهم الحق في المشاركة السياسية، بعدها خاضوا نضالات كبيرة امتدت لما يقرب من القرن من أجل نيل الحقوق الاجتماعية. وهي التي عززها تنظير توماس مارشال الذي قدم نموذج للمواطنة يضم ثلاثة أطر، وهي المدنية، السياسية، الاجتماعية. ثم ما أضافه جون رولز فيما بعد بأن عدم التساوي الاقتصادي يجب أن يخضع لشرطين، الأول أن يكون هناك مواقع ووظائف مفتوحة للجميع وبشروط تضمن المساواة في الفرص، أما الثاني أن يعود هذا الفرق الاقتصادي بالنفع على أقل أفراد المجتمع.

---

(١٢) براديجما هي مصطلح لاتيني مفاده نقل التجربة كما هي دون الوضع في الاعتبار لأي عوامل أخرى

أما شعوب المنطقة العربية فلم تعرف تلك الخبرات بتلك الأنماط، وهو ما جعل محاولة تبنيها المواطنة وفقا لها بمثابة إجبار لتلك الشعوب على تبني ثقافات غربية عنها، وذلك على الرغم من أن شعوب المنطقة لها من التجارب والتفاعلات التاريخية ما يضمن تطبيق نفس المعايير والنظم، ولكن بطريقتها وخصوصيتها المتفردة.

COMMON INTEREST Solutions